الفصل العاشر

التنمية والتعليم والبطالة(*)

(*) المرجع : من دراسة للأستاذ الدكتور مصطفى الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوچية الأسبق .

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

إن انخفاض معدلات البطالة هو أحد مؤشرات نجاح السياسات والإدارة والحكومات. وغالبًا ما تزيد فرص العمل وتنخفض معدلات البطالة عند نجاح الحكومة فى خلق مناخ انتعاش اقتصادى تزيد فيه معدلات التنمية عندها يرتفع الناتج القومى، وتزيد معدلات الاستثمار، وحركة دوران الأموال، وترتفع مستويات الجودة وتزيد القدرة على غزو الأسواق الخارجية، بمنتج منافس وتتحسن فيه دخول الفرد وقدرته الشرائية، كذلك تزداد المدخرات وتشجع السياسات توجهها إلى الأنشطة الإنتاجية والخدمية. ولن يتحقق التفوق والتميز لمصر بين مصاف الأمم إلا بارتقاء مستوى الإنسان المصرى الفكرى والتقنى والتربوى بما يُمكِّن من الانتصار فى معارك المنافسة الشرسة التى تفرضها ظروف «العولمة» والأسواق المفتوحة بعد إلغاء حماية الدولة وانحسار دورها فى الأنشطة الإنتاجية تدريجيا.

وإذا كان التعليم هو السبيل إلى تكوين هذا الإنسان، فلنا أن نطرح للتفكير سؤالاً بديهيًا تكون إجابته نافعة عند وضع سياسات الدولة فى مجال التعليم وأن نحاول الإجابة عنه:

١ـ ما الغرض من التعليم؟

أ ـ التعليم بغرض محو الأمية للذكور والإناث ضرورة وواجب إجبارى واستمراره فى توفير التعليم الأساسى للكافة على أن تقدمه الدولة بالمجان حتى نهاية المرحلة الابتدائية. إن الغرض من ذلك هو ضمان الحد الأدنى من التعليم والمعرفة للمواطن المصرى بما يمكنة من أداء واجبات المواطنة والتعامل مع متطلبات العصر.

ب ـ التعليم بالمستوى الإعدادى والتجارى والصناعى المتوسط يجب أن يهدف إلى

تخريج قاعدة من العمال والحرفيين المؤهلين لحرف ومهن معينة مطلوبة للسوق المصرى وللنشاط الاقتصادى. بمعنى أن تخضع سياسات وفلسفات إدارة هذه المعاهد أو المدارس لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلة، ولا تخضع لأى اعتبار آخر.

ج ـ كذلك فإن التعليم بالمستوى الجامعى يجب أن يهدف إلى تخريج المستويات الرفيعة القادرة على مواجهة تحديات تفعيل التقدم المهنى وإحداث التنمية الصناعية والتكنولوچية والاجتماعية، والانخراط فى آلية النشاط الرائد لمجتمعات العمل الناهضة والقادرة على المنافسة عالميًا.

د ـ التعليم لمستويات أعلى من المستوى الجامعى (الدراسات العليا) يكون بغرض إعداد صفوة من القادرين على الإبداع والاختراع وقيادة نشاط التنمية التكنولوچية والاقتصادية، كذلك توفير حاجة المجتمع من مفكرين ورواد تنفيذيين فى مختلف المواقع الحكومية والأهلية والقطاع الخاص وتمويل القدرات البشرية رائدة للتنمية الاجتماعية والسياسية.

إن قضية المجانية أو غيرها، فهذه لا بد أن ترتبط بسياسة الدولة والقدرة المتاحة لديها وقدرة المستفيدين. لكن هنا يرتكز النظر إلى النتائج حيث المسئولية تتحدد فى القدرة على استغلال الأمكانات المتاحة وكفاءة المسئولين القائمين على السياسة التعليمية.

لكل ذلك فالتعليم يمثل أهم الأركان الرئيسية لمنظومة التنمية، و لقد أدرك هذا «مهاتير محمد» باعث نهضة ماليزيا، حيث رأى أن النجاح الاقتصادى فى عالم منفتح سيرتكز أساسًا على مستوى الفرد التعليمى والتقنى وعلى احترام العمل كقيمة من قيم المجتمع.

هنا لا بد أن نذكر أنه على مدار ٣٥ عامًا على الأقل، اشتكى القائمون على النشاط الصناعى من تغير مستوى خريجى الكليات الفنية والثانوى الصناعى، كذلك فى مستوى الخريجين من التعليم الجامعى والمتوسط، مما أدى إلى اهتزاز الأداء فى النشاط الاقتصادى والصناعى، لقد صاحب ذلك تضخم أعداد الخريجين بدعوة ضرورة استيعاب خريجى مختلف المراحل الدنيا إلى مراحل أعلى. وكانت إضافة لم يستوعبها سوق العمل، عندها بدأت الشكوى من تزايد نسبة البطالة.

٢ـ منظومة الجودة الشاملة

أحد أسس هذه المنظومة هو أن لكل نشاط عميلاً، وأن نجاح هذا النشاط يرتبط برضا هذا العميل المتوقف على جودة الأداء أو ناتج النشاط. ويعمم هذا المفهوم داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها وداخل المجتمع ذاته.

هنا علينا أن نسأل أنفسنا دائمًا عن عميل النشاط التعليمى (المستفيد منه) وأن ندرس متطلباتة وكيفية إرضائه ـ وسيكون هذا الطريق هو المسار إلى نجاح اقتصادى وسياسى وإلى علاج مشكلة البطالة. إن الاحتماء بشعارات محددة دون إرساء القواعد المطلوبة لتخريج فرد قادر ومؤهل لخدمة التنمية يفرض على الباحث قضايا تحتاج إلى دراسة، بعد أن التزمت الدولة ـ ولمدد طويلة ـ بأن تقدم للجميع تعليمًا متعدد الدرجات بالمجان، وأن تستوعب مئات الآلاف من الخريجين من مؤسسات تعليمية تعمل فوق طاقتها وتعانى من القصور فى توفير متطلباتها، لا بد أن ينعكس ذلك على مستوى الخريج، وبالتالى مستوى القدرة التى تمثل حجر الزاوية فى بناء وتحقيق نهضة حقيقية.

إن قضية الاندفاع والانفتاح فى التعليم الجامعى، وما أحرزه من زيادة فى أعداد الخريجين رغم محدودية الموارد المالية والتقنية مقولة تحتاج المراجعة، وعلينا أن ننظر إلى نتائجها المؤثرة فى النشاط الاقتصادى والصناعى، فضلاً عن تأثيرها فى معنويات الفرد الخريج وثقته بنفسه، وهى سيكولوچيات سالبة ومعروفة تنتشر بين العاطلين من شباب الخريجين. لكل ذلك فالأمر يحتاج نظرة جديدة لتوفير فرص للقادرين، تكفلهم الدولة لاجتياز المرحلة الجامعية العامة بكفاءة. أما حق الوطن فى التميز والمتميزين فيحفظ رصيدًا يُختزن فى مستوى تعليمى أرقى من المستوى العام.

وإذا طبقنا منظومة الجودة الشاملة على واقع الحال فنجد أن الصناعة وقواعد الإنتاج هى العميل الرئيسى للأنشطة التالية المعتمدة على خريجى:

* الكليات الفنية والتكنولوچية.

* الثانوى الصناعى.

* مراكز التدريب الصناعى وإعداد الحرفيين.

* مراكز البحوث والتطوير .

* كليات الإدارة .

* تعليم فنون الخدمات .

* مرافق الخدمات والاتصالات .

والقول إن هذه الجهات لها استقلالية وحرية فى تحديد مستواها وفى وضع البرامج والمناهج المطلوبة ، قضية تحتاج إلى إعادة التوصيف والتقييم المستمر ، رفعا لمستوى الخريجين وزيادة الطلب عليهم وقدرتهم على الإضافة والتجويد . فكما أن على الصانع أن يلبى طلب الأسواق بمنتجاته من حيث التصميم والجودة والسعر ، كذلك على التعليم أن يلبى طلبات الجهات المستقبلة والموظفة لناتج النشاط بما يمكن للصانع من المنافسة فى أسواق مفتوحة تميزت بحسن إعداد الفرد مهنيًا وتربويًا مما ينتهى إلى تجويد للمنتج .

٣ـ بناء الإنسان

تقع مسئولية ذلك فى التربية والتعليم ، وقد سبقت كلمة التربية التعليم عن قصد ، إذ إن المطلوب الآن لمجتمع صناعى وحضارى هو أن يتمتع الفرد بقيم تربوية متميزة فى الأمانة واحترام الوقت والعمل كقيمة والتعود على الانضباط والنظام والجد والسعى للتفوق والابتكار . وعلى من لا يتمتع بهذه الصفات الأساسية أن يتوقع أن يرفضه سوق العمل ـ وألا يكون هذا مدعاة لتوجيه النقد المجتمعى ، فسوق العمل شأنه شأن الأسواق الأخرى يسعى إلى الانتقاء . كما أنه على المدرسة أن تعود لتكون المكان الصالح لتربية وبناء الإنسان وأن يتحمل المعلم مسئولياته كاملة ويعطَى الصلاحيات المطلوبة لتكوين وتربية الفرد وغرس القيم المطلوبه . وأن يكون هذا التوجه توجهًا قوميًا معلنًا تدعمه المؤسسات السياسية التنفيذية والشعبية ؛ **إذ إن بناء الإنسان المصرى المعاصر مشروع قومى لن يتم تنفيذه بالتردد أو الاستحياء .**

٤ـ الحاجة إلى المبدعين والمبتكرين

إذا سلمنا أن الناس تتباين فى مواهبها وقدراتها الذهنية ـ علينا أيضًا أن نسلم أن قاطرة النهوض بالمجتمع هم هؤلاء المبدعون والنبهاء، وأنه على الإدارة السياسية والقطاعية أن تتعرف عليهم وتستكشفهم، وأن تحسن استخدام واستثمار قدراتهم فى عملية التنمية. فكيف يتحقق التفوق فى المنافسة المفتوحة والأسواق المفتوحة بدون ناتج فكرى وابتكارى متميز وأداء صناعى وتسويقى غير تقليدى، وبدون عقول مبتكرة قادرة على التجديد والاختراع؟

إن نجاح النشاط الإنتاجى أو الصناعى نجاح مطلق يخضع لمستويات عالمية ـ وبهذا النجاح تزدهر التنمية وتزداد معدلات النمو الاقتصادى. ولا شك أن حل مشكلة البطالة لا يتأتى إلا من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادى وتنافسية المنتجات عالميًا، وفى حالة الفشل وعدم تحقيق ذلك سيكون هناك اضطرار إلى خفض عدد العاملين، وربما إغلاق بعض المصانع؛ مما يزيد من حدة البطالة.

٥ـ تكلفة التعليم

من المعروف أن التعليم المتميز عالى التكلفة. وإذا كانت الدولة تتحمل وحدها تكلفة التعليم وتقدم ما هو متاح حاليا، فإن الأمر يتطلب مشاركة مجتمعية مجزية وليس الاكتفاء على المعونات والمنح الخارجية؛ ولو حدث فإنه يؤكد قدرة مصر على النهوض والتحول إلى دولة تعتمد على نفسها بالمشاركة الاجتماعية، ومن الممكن لبعض الفئات من شرائح المجتمع أن يتحمل الطالب جزءًا من تكلفة تعليمه.

إن الالتزام بالمستويات العالمية لإنتاج الخريج المتميز الذى يحتاجه سوق العمل رغم تكوينه مرتفع التكاليف، وإنه من الواضح الآن أن الكثير من طالبى العلم راغبون فى دفع تكلفة التعليم، حيث يتجه بعضهم إلى استكمال تعليمهم بمختلف الطرق، سواء باللجوء إلى المدارس الخاصة ذات التكلفة المرتفعة، أو للدروس الخصوصية المكلفة، من هنا فإنه يمكن إعادة النظر فى استمرار المجانية المطلقة والبحث عن بدائل مناسبة.

٦ـ البعثات الخارجية

البعثات للخارج المحددة الهدف والمكان أتت فى الماضى بنتائج ممتازة ساعدت على تحديث ورفع مستوى التعليم ومستوى الفكر ومنعت الانغلاق ومكّنت الكثير من المؤسسات إلى الاقتراب من العالمية. إذ أن الانخراط فى الدراسة أو التدريب والتأهيل فى الدول الصناعية المتقدمة كانا من أسباب النهضة الصناعية المعاصرة فى اليابان وكوريا الجنوبية والصين، كما كانا تاريخيا من ضمن أسباب نهضة مصر فى عصر محمد على الكبير.

وإذا كانت تكلفة البعثات تحول دون إرسالها، فكثير من الجامعات العالمية توفر المنح الدراسية لراغبى الحصول على درجة الماچستير أو الدكتوراه بغرض جذب وتنشيط البحوث التى كثيراً ما يعزف عنها المحليون.

٧ـ التدريب المكثف

برامج التدريب المكثف لمن حصلوا على قسط كاف من التعليم مطلوبة لتأهيل الناشطين فى المشروعات المتوسطة والصغرى. وتشمل هذه البرامج التدريب على تطبيقات الحاسب الآلى وعلى اللغات والمراسلة والتسويق والشراء وغير ذلك، وهو نشاط تعليمى مطلوب ـ يمكن أن تدعمه الدولة. ويتحمل المتلقى جزءاً من تكلفته.

وتتميز هذه البرامج بسهولة تصميمها بمرونة طبقًا للاحتياجات المتغيرة للسوق عمومًا، ويمكن دعمها من مصادر المنح الأجنبية التى تفضل أن توجه أموالها للمشروعات الصغرى.

وقد احتذت بعض الدول المتقدمة مثل اليابان على توفير وسائل التدريب فى مجالات متعددة فى سنوات التعليم قبل الجامعى على حرف ومهارات تؤهل للتقدم فى صناعات صغيرة أو متوسطة، أو تؤهل لمزاولة حرفة توفر دخلاً معقولاً لصاحبها. وقد اعتمدت مصر فى السنوات الأخيرة على هذا التوجه وأفردت ميزانيات كبيره تولاها الصندوق الاجتماعى لتدريب عشرات الآلاف من خريجى المعاهد والجامعات لاحتراف مهن مجزية تحقق التفوق فى صناعات صغيرة.

٨ـ التنمية التكنولوجية

التنمية التكنولوجية تعنى الاهتمام ببناء المؤسسات المطوِّرة والمولِّدة للتكنولوجيات الحديثة، بما يعنى اكتساب القدرة على اختراع لمنتج وعملية إنتاجه وتصميم الوحدات المصنعة له، ذلك يحتاج إجادة أصول الهندسة والتصميم وتخطيط المشروعات الصناعية المعقدة. ذلك تحدّ مهم يستحق أن يكون أحد ركائز سياساتنا التعليمية والبحثية والصناعية. وقد اختلفت مفاهيم التحديث والتطوير واستيعاب التكنولوچيا والبحث العلمى ومنظوماته لكنه عندنا قد غلب التنظير على القدرة فى تطبيق المفاهيم على أرض الواقع.

ومن المنظور أن التنمية التكنولوچية لم تحتل مكانها الذى تستحقه للأسباب التالية:

١ـ القطاع الخاص الصناعى ناشئ صغير ولا يملك القوة والحجم الذى يجعله ينشئ مؤسسات للتنمية التكنولوچية لحل مشاكله. كذلك فإن تخطيطه الاستراتيچى يفضِّل العائد السريع والحلول الجاهزة المستوردة من الخارج عن تنمية القدرة الذاتية.

٢ـ الجهات المانحة غير راغبة فى تشجيع نشاط التنمية التكنولوچية المتقدمة.

٣ـ المراكز البحثية الحالية تشكو من ضعف الطلب وقلة الموارد. ويخضع نشاطها لمبادرات الباحث الفردية وليس جموعية التفوق، حدث ذلك بعد أن اتجهت المراكز لتكون امتدادا للجامعات تهتم وتعنى بالحصول على الشهادات العلمية ابتغاء الترقى، كما أنها تركز على نشر البحوث مما يتعارض تمامًا مع فلسفة إدارة مراكز البحوث الصناعية فى الغرب، والتى تتردد فى نشر نتائج بحوثها حفاظًا على حقوق الملكية الفكرية وحماية الإبداع والابتكار والاختراع التى تمثل الغرض من وجودها.

وعلاقة التنمية التكنولوچية بالبطالة تؤكد أن التطوير والتحديث والتنمية لا بد وأن ترتكز جميعها على التنمية التكنولوچية التى تؤدى إلى التفوق التكنولوچى وامتلاك الآليات والأسس والنظم الباعثة لها ـ وتلك هى التى تمثل عناصر القوة للمؤسسات. من هنا وجب الاهتمام استراتيچيًا بالتنمية التكنولوچية. ذلك ما أكدت عليه خطب وحوارات القيادة السياسية على مدى السنوات السابقة.